رؤية اتحاد القوى الشعبية لحل قضية صعدة

قدم اتحاد القوى الشعبية رؤيته لجذور قضية صعدة وذلك أمام فريق قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل .الرؤية قدمها علي شايف أحمد عضو المؤتمر

نص الرؤية

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤيـــة اتحاد القوى الشعـبية لجـــذور قضية صعـــدة

مـــــقدمـــــة:

تتداخل عوامل كثيرة، أفضت فيما بعد إلى بلورة قضية صعدة، كأحد أخطر الأزمات الوطنية التي تعرضت لها اليمن خلال العشرية الأخيرة، وكانت ضمن الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة الشعبية الشبابية السلمية، بهدف إسقاط النظام السابق، والولوج إلى بناء الدولة المدنية الديمقراطية، كمدخل طبيعي للمعالجة الجذرية لمختلف الأزمات الوطنية، ومن بينها قضية صعدة.

و ما دمنا بصدد الحديث عن جذور القضية، فلا مناص من الغوص ولو قليلا في التاريخ القريب، لمعرفة الواقع السياسي والثقافي الذي صبغ الحياة في شمال اليمن منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، وقيام النظام الجمهوري على أنقاض النظام الفردي المستبد والمتخلف عن العصر. وما تلى ذلك من صراع مبكر مع الثورة المضادة المسنودة من قبل الجار السعودي. وقد كانت محافظة صعدة ساحة لتمركز القوى الملكية نظرا لموقعها الجغرافي المحادد للملكة.

إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في اليمن بعد الثورة، وقبل وبعد الوحدة عجزت عن بسط نفوذ الدولة وترسيخها في الحياة المجتمعية، ما جعل البعد العصبي والعشائري حاضرا في كثير من مناطق اليمن أقوى من حضور النظام والقانون.

و عندما اندلعت حرب صعدة الأولى، كانت الكثير من المحافظات ترزح تحت وطأة الجهل والتخلف وتردي الخدمات والمعيشة العامة، في مقابل اتساع وتيرة تسلط النظام السابق ونزوعه إلى الهيمنة والشمولية، مستخدماً كل إمكانات الدولة كالجيش والمال والإعلام، ومستفيداً من حالة الصراع الإقليمي والدولي حول اليمن، واللعب على تناقضات هذه التجاذبات، حتى وإن كانت النتيجة تدمير محافظة كاملة بناسها وأرضها وتراثها .

لكن بشيء من التفصيل فإن جذور قضية صعدة من وجهة نظر اتحاد القوى الشعبية، تأخذ الأبعاد والعوامل التالية:-

1. البعد التاريخي والجغرافي:

برزت خلال سنين الصراع الجمهوري/ الملكي لغة عنصرية تستهدف الهاشميين كسلالة، ثم الزيدية كفكر ومذهب، واعتبارها حالة رجعية في مقابل الأفكار التقدمية الوافدة التي كانت أكثر جاذبية لشباب ما بعد الثورة.

و في محافظة صعدة التي تمترست فيها القوى الملكية المناهضة للتغيير، مستفيدة من طبيعتها الجغرافية كمنطقة حدودية مع المملكة السعودية(التي كانت تخشى بدورها انتصار الجمهورية في اليمن، وما يرتبط به من مد قومي يتهدد الرياض والإمارات النفطية المجاورة لها) أضحت صعدة في ظل موقعها بين نارين: نار البعد عن مركز الدولة في صنعاء، ونار القرب من حدود الدولة السعودية، التي عمدت – وقد جدت أن الجمهورية أمر واقع في اليمن – إلى نشر الوهابية السلفية في اليمن عبر عدد من المعاهد العلمية، التي كان معهد دماج بصعدة واحداً منها.

في مقابل اتساع دور العلماء من الإخوان المسلمين ومن السلفيين، تراجع دور الزيدية في كثير من مناطقها التاريخية، وواجه الكثير من علمائها ودعاتها مصاعب شتى في نشر الفكر الزيدي الذي قدمته الآلة الإعلامية للنظام السابق كرديف للملكية/ الإمامية، في محاولة للتعتيم على حقيقة الزيدية كمذهب عقلاني يقارع الظلم ويحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في مقابل مذاهب أخرى طالما استأنس إليها ولاة الأمر، لأنها تحرم الخروج على الحاكم الظالم، وتضع ضوابط شديدة يغدو معها مجاهرة المستبدين بكلمة الحق ارتداداً أو مروقاً عن الدين خلافاً لتوجيهات القرآن الكريم، وصحيح الحديث النبوي الذي فيه ما يؤكد أن أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر.

بعد الوحدة، وفي ظل التوازن بين شريكي الحكم(الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام)، شهدت الزيدية انتعاشاً كبيراً خلال الفترة 1990إلى 1994م، وغدت الطروحات الفقهية لعلماء الزيدية أكثر انسجاماً مع الدستور والديمقراطية والتعددية الحزبية، وفي هذه الأثناء صدر عن عدد من علماء الزيدية بيان يؤكد ولاءهم للجمهورية والنظام الديمقراطي بعد أن ظلت تهمة الإمامة والملكية سيفاً مصلتاً على رءوسهم طيلة الفترة الماضية.

لاحقاً تشكل في صعدة منتدى الشباب المؤمن كإطار للنشاط الثقافي والدعوي الزيدي بصعدة. وفي إطار استخدام النظام السابق للورقة المذهبية في الصراع السياسي، تمكن المنتدى من التحرك في ظل دعم السلطة لعدد من مطبوعاته، وأنشطته التي تمددت حتى خارج محافظة صعدة ذاتها. غير أن الخلاف سرعان ما دب بين مؤسسي المنتدى، ليتجه العلامة حسين بدر الدين الحوثي وعدد من تلاميذه إلى تبني ما عرف بالشعار/ الصرخة.. ثم فجأة تندلع حرب صعدة الأولى في يونيو 2004م، على النحو الذي سنفصله لاحقاً.

1. البعـــد السيـــاســـي:

عكست حروب صعدة مدى الوضع البائس الذي كانت عليه الدولة في ظل النظام السابق، حيث جرى تشويه الوعي الوطني تجاه مفهوم الدولة ووظائفها، وتقويض المشروعية الدستورية والقانونية عبر ممارسة سلطات ومؤسسات وأجهزة وإدارات الدولة، وصولاً إلى إقحام القوات المسلحة والأمن كمؤسستين وطنيتين في مهام خارج إطار دورهما الوطني والمهني، وشخصنة برامج التوجيه المعنوي، وتوظيف الخطاب الديني في تأجيج الفتنة الطائفية والعنصرية، وما تشكله من تهديد مباشر للتعايش والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وحتى عندما اتجهت سلطة النظام السابق إلى الأخذ باللامركزية، فقد قدمت تجربة مشوهة لا تنسجم حتى مع مفاهيم الإدارة المحلية بأدنى مراتبها، ما فاقم الفجوة بين المركز في العاصمة صنعاء ومناطق الأطراف التي عانت وما تزال حرماناً كبيراً من الخدمات التي كان على الدولة تقديمها للمواطنين، بحيث يكون حضور الدولة ذا معنى حقيقي بدلاً من الحضور العسكري والأمني الذي أدى إلى تفاقم المشكلات في صعدة وفي عديد من المحافظات اليمنية.

إضافة إلى ذلك فإن تراجع هامش الحريات ونكوص الديمقراطية والتعددية السياسية الحزبية، قد دفع بالكثير من الناس في صعدة وغيرها إلى البحث عن مشاريع وسبل أخرى للضغط على السلطة والحد من تسلطها وفسادها.

ساعد على ذلك أن البنية العصبية القبلية حافظت على تماسكها، بل وانحرفت بدعم من قبل النظام السابق عن بعض القيم والعادات الإيجابية التي كانت تحكم علاقاتها بالدولة والمجتمع، لتغدو مع حجم الانتشار المخيف للسلاح في البلاد ضمن العوائق التي حالت دون التحديث والمدنية التي تجهد القوى الوطنية في الوصول إليها.

لقد عكست حروب صعدة غياب النظام المؤسسي القادر على التعاطي مع التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية. وخلال الأعوام التي دارت فيها الحروب في صعدة ظلت السلطة ترفض كل دعوات إيقاف الحرب، والتعامل مع الأوضاع استناداً إلى الدستور والقوانين، وغالباً ما كانت تتوقف الحرب بتوجيه من رأس النظام كما تندلع مجدداً بأوامر منه، في تأكيد على أن الحكم الفردي العصبوي قد صادر قرار مؤسسات الدولة جمعاء، وحولها إلى دمى شكلية يسيرها كيف شاء.

لقد عرف عن النظام السابق أنه أدار البلد بالأزمات، غير أن الوضع مع حروب صعدة أكد أن الحروب الداخلية مثلت آلية جديدة، تدير السلطة بها البلد، دونما اكتراث بالدستور والقانون، وبحياة الناس وحقوقهم وممتلكاتهم فضلاً عن حرياتهم، كما كشفت مدى الأضرار الفادحة التي تلحقها السلطة بالمجتمع، جراء الترويج لمشاعر الكراهية بين المواطنين وتغذية نزعات العنف بهدف ديمومة استمرار رأس السلطة متربعاً على كرسي الحكم.

1. حـــرب صعـــدة الأولـــى:

برغم أهمية الأبعاد التي سبق ذكرها إلا أن تخلق قضية صعدة ارتبطت في شكلها المباشر بالحرب الأولى التي شنت على العلامة حسين الحوثي وعدد من تلاميذه بصعدة، ورغم أن الحرب انتهت بمقتل حسين الحوثي، إلا أن النظام السابق استمرأ إدارة البلد بالحرب ، وارتكب من الأخطاء والحماقات ما أفضى إلى تجدد الحرب أكثر من مرة.

كانت اليمن قد انخرطت مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى بالحرب على الإرهاب إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، والتي بسببها أقدمت واشنطن على غزو أفغانستان والعراق واحتلالهما، وهو المناخ الذي استغله العلامة حسين الحوثي ليدعو أنصاره إلى ترديد الشعار في المساجد .

ولما جابهت الأجهزة الأمنية من يرفع الشعار بالملاحقة والاعتقال، لم تبدر من العلامة الحوثي وأنصاره ردود فعل عنيفة أو ما شابه، بل ظلوا متمسكين بالشعار/ الصرخة وبشكل سلمي، ولعدة أشهر.

لكن وبعيد زيارة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية ومشاركته في قمة دول الثمان، قامت حملة عسكرية بمحاولة إعتقال العلامة الحوثي في مران بصعدة، ثم سرعان ما اندلعت المواجهة المسلحة غير المتكافئة بين الجيش وجماعة الحوثي، ليعلن النظام عن حرب دشنها باتهامات سخيفة، وبخطاب إعلامي عنصري وطائفي فج.

في إطار التبرير للحرب اتهم الإعلام الرسمي حينها العلامة حسين بدر الدين الحوثي بالتمرد ،وقال أنه أدعى الإمامة، ونصب نفسه أميراً للمؤمنين، وشكل تنظيماً مسلحاً، لمقاومة السلطات والاعتداء على المواطنين في المساجد، الأمر الذي استوجب على القوات المسلحة التحرك فوراً لإخماد « التمرد» وتسليم الحوثي إلى العدالة. غير أن تحليلات سياسية وإعلامية قرأت الحدث من زاوية أخرى، ورأت فيه محاولة لتخفيف الضغط على تنظيم القاعدة وتحويل الأنظار إلى صعدة، والحديث عن خطر شيعي يتهدد البلاد، فيما رأى البعض أن السلطة لم تتوقع أن تخوض حرباً بتلك الشراسة بعد أن استفاد الحوثيون من الطبيعة الجغرافية لجبال مران التي ساعدت مقاتليهم على التحصن وصد هجمات الجيش.

فوق ذلك فإن الجيش ارتكب أخطاء كبيرة بحق أفراد لم يكونوا على صلة بالعلامة حسين الحوثي، ووجدوا أنفسهم وممتلكاتهم عرضة لهجمات الجيش الذي يفترض أن مهمته حماية الوطن والمواطنين وليس ترهيبهم وقتلهم.

أحزاب اللقاء المشترك من جهتها عبرت في بيان لها عن موقف المعارضة من الحرب، وهو الموقف الذي انطوى على تساؤلات تؤكد فجائية الحرب وعدم وضوح أسبابها، غير أن البيان لم يخل من نقاط مهمة تساعد على تفسير أسباب حرب صعدة.

ذهب المشترك في بيان له بتاريخ 28/6/2004م، إلى أن ما جرى في صعدة، ليس سوى امتداد لنهج اعتمدته السلطة في تعاملها مع القضايا الوطنية والقضية الأمنية التي تهم كل مواطن يمني، والذي من حقه الحصول على المعلومات الصحيحة التي تمكنه من القيام بواجبه الوطني واتخاذ الموقف الصحيح تجاه الأحداث التي تمس أمنه واستقراره. وإذ أكد البيان على الحق الدستوري في التعبير عن الرأي بصورة سلمية وبما لا يخل بثوابت ومبادئ الدستور، فقد دعا مجلس النواب إلى القيام بواجبه الدستوري في إجلاء الحقائق وبيانها للشعب.

و توالت بيانات أحزاب المشترك مطالبة بضرورة وقف القتال، واعتماد الوسائل الدستورية والقانونية في معالجة تداعيات الحدث، ومحذرة من خطورة اللعب بالأدوات المذهبية والطائفية، وداعية إلى التمسك بالحوار، وإقامة الحجة والفكر المستنير في مواجهة هذه النزعات.

أثناء الحرب الميدانية والإعلامية شكل الرئيس السابق لجنة وساطة ضمت شخصيات سياسية وطنية من السلطة والمعارضة، ووصلت اللجنة إلى مدينة صعدة، وكادت أن تصل إلى توافق مع العلامة حسين الحوثي على وقف القتال، ولكنها فوجئت أن رأس النظام كان يستخدمها بهدف الوصول إلى مكمن حسين الحوثي وتصفيته، فقرر أعضاء اللجنة تجميد العضوية والعودة إلى صنعاء.

غرور القوة دفع بالنظام السابق إلى توسيع دائرة الخصوم بدلاً من إحتواء الوضع القائم، فاتجه إلى تسعير الطائفية والعنصرية بحق الزيدية والهاشمية، واتهم على نحو صريح اتحاد القوى الشعبية وحزب الحق بالضلوع في «التمرد»، مدعياً أن جماعة الحوثي هي الجناح العسكري للزيدية السياسية في صنعاء. وطال إرهاب السلطة الأقلام الحرة التي قاربت حرب صعدة بنوع من النقد والكشف عن المعلومات الميدانية التي كانت على عكس ما كانت تقدمه وسائل إعلام السلطة التي تعمدت التعتيم والتضليل والتعبئة الفجة وغير المسئولة.

استدعت نيابة الصحافة سبعة من كتاب الرأي الذين تناولوا حرب صعدة في مقالاتهم بصحيفة الشورى الصادرة عن اتحاد القوى الشعبية، ثم اكتفت بإحالة رئيس تحريرها الأستاذ عبد الكريم الخيواني إلى المحكمة التي كانت جاهزة لإصدار حكم بحبس الخيواني وإغلاق صحيفة الشورى لمدة ستة أشهر، في رسالة إنذار لكل ذي رأي حر في البلاد.

و عندما دعا الحزب الإشتراكي للإعتصام في مقره تنديداً بالحرب، أقدمت الأجهزة الأمنية على تطويق مقر الحزب بالعاصمة صنعاء ومنعت وصول المعتصمين إليه، ثم عمدت أيضاً إلى اعتقال من تجرأوا على مناهضة الحرب كالعلامة يحيى حسين الديلمي، والعلامة محمد مفتاح، والقاضي محمد علي لقمان والأديب عادل راجح شلي، وغيرهم.

هكذا خاضت السلطة حرب صعدة الأولى دونما غطاء وطني، وأمعنت في حربها حتى أعلنت في 10سبتمبر 2004م، عن مقتل العلامة حسين الحوثي أي بعد أربعة أشهر من اندلاع المواجهات. ومع توقف الحرب، كانت مفاعيل الأزمة قد بلورت جملة من التداعيات على الصعيدين المحلي والإقليمي، وكان بإمكان النظام السابق أن يكتفي بالجولة الأولى من الحرب، ويتجه إلى معالجة آثارها وتداعياتها، لكنه عاد وشعل الحرب مرة ثانية وثالثة و.....سادسة، مكررا نفس المضامين والأخطاء والحماقات التي رافقت الحرب الأولى، والتي يمكن القول أنها كانت في حد ذاتها كافية لتخلق قضية صعدة، والمظلومية التي لحقت بأهلها خلال ما يقارب عقد من الزمن.

والسلام عليكم ورحمة الله بركاته

علـــي شائف أحـــمد
رئيس مجلس الشورى/ أتحاد القوى الشعبية
عضو مؤتمر الحوار الوطني

رؤيتا الاصلاح لشكل الدولة ونظام الحكم

قدم التجمع اليمني للإصلاح رؤيتين منفصلتين لكل من شكل الدولة ونظام الحكم، وذلك أمام فريق الدولة المدنية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمثل مسألة تطوير شكل الدولة أحد أبرز وأهم القضايا التي ينتظر الشعب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل الخروج فيها برؤية عملية تخرج البلاد - ودونما رجعة - من طوق المركزية الذي أخذ بخناقها عقودا مديدة، وتضمن تحقيق الشراكة العادلة في الحكم والثروة بين كل اليمنيين، وتوسيع المشاركة السياسية، ودفع عجلة التحول الديمقراطي إلى الأمام، وتعزز في نفس الوقت الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن اليمن واستقراره، وتفتح الأبواب مشرعة لبناء يمن ديمقراطي جديد، يسود فيه القانون، ويتحقق فيه التداول السلمي للسلطة، فعلا وواقعا.

إن عملية تطوير شكل الدولة بصورة تحقق الأهداف المرجوة من التجربة، وتحول دونما حصول أي انتكاسة أو تراجع أو فشل لها تتطلب بالضرورة التوافق على إعادة ترتيب البيت اليمني من الداخل.

إن تحديد أي من الصيغ التطبيقية لنظام اللامركزية الملائمة لليمن أرضا وإنسانا، هي التي تنطلق من حقائق واقع البلاد بكل تعقيداته وإشكالاته وسلبياته وإيجابياته، على الصعيد الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي وعلى المستوى الجغرافي والديمغرافي، إذ لا توجد صيغة واحدة أو قوالب جامدة لنظم اللامركزية، فليس هناك شكل تطبيقي واحد يمكن أن تأخذ به الدول وتطبقه دون عناء، فمهما كانت درجة التشابه والتماثل والتقارب بين الدول، فمن المسلم به أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإرث التاريخي، والثقافي، والفكري ...إلخ عوامل مؤثرة وحاسمة في اختيار وتصميم النظام المرغوب، فكل دولة تأخذ من المبادئ التطبيقية الخاصة باللامركزية ما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، وهي توازن ذلك مع القدرات والإمكانات المتاحة ماديا وبشريا.

لقد مثل مطلب بناء الدولة الوطنية اللامركزية أحد أبرز القضايا التي أثارت الكثير من الجدل والنقاش وعلى كافة المستويات، وكل حزب وكل جهة وكل طرف أعد لهذا الأمر عدته، وحدد رؤيته لقضية شكل الدولة التي يرى أنها الأصلح للبلاد وهذه إيجابية كبرى ستعزز من قدرة المؤتمرين في هذا الحوار الوطني على الخروج بالرؤية المرجوة، مالم تتحول الرؤى إلى متاريس تحول دون الوصول إلى كلمة سواء تحقق تطلعات شعبنا وتعالج الإشكالات الحاصلة، الأمر الذي يتطلب منا قدرا من التأني في طرح الرؤى بهدف إتاحة فرصة لمايلي:-

١- إجراء لقاءات بين مختلف أطراف ومكونات الحوار يتناقشون ويتبادلون الأفكار بطريقة ودية ووادفة.

٢- الاستماع إلى عدد من الخبراء الوطنيين والأجانب للتعرف أكثر فأكثر على الصيغ والتجارب التطبيقية لنظم اللامركزية.

٣- التعرف الدقيق على أبرز الحقائق المالية والاقتصادية للبلاد والتي لها علاقة بعملية الانتقال نحو اللامركزية.

وفي كل الأحوال فإن إلتأني لا يعني التهرب من تقديم الرؤى بقدر ما يعني مزيداً من الدراسة والبحث للوصول إلى الصيغة الأنسب لواقعنا في اليمن.

وعليه فإن رؤية التجمع اليمني للإصلاح لشكل الدولة ينطلق من الأسس والمحددات الآتية:-

١- أنها دولة تزول منها تمركز السلطة في قمة الهرم الإداري وتحقق فيها اللامركزية بالشكل الذي يناسب اليمن أرضاً وإنسانا.

٢- نها دولة مدنية ذات نظام جمهوري تتحقق فيها أهداف الثورات اليمنية26 سبتمبر و14أكتوبر وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية .

٣- تحفظ لليمن وحدته وسيادته وأمنه واستقراره.

٤- اعتماد مبدأ الانتخاب كأساس لتشكيل وتكوين قيادات الحكم اللامركزي.

٥- التحديد الواضح للسلطات والصلاحيات المركزية واللامركزية، بما يمكن هيئات وقيادات الحكم اللامركزي من إدارة شؤونهم.

٦- تحقق الديمقراطية الشوروية للشعب لأنه مالك السلطة ومصدرها.

٧-تحقق مبادئ المواطنة المتساوية والشراكة الوطنية في السلطة والثروة.

٨- تحافظ على كرامة الإنسان اليمني باعتبار أن الدولة غاية ووسيلة لتحقيق طموحات مواطنيها.

٩- تحقق لشعبها نهضة شاملة وتضمن له تكافؤ فرص العمل وسبل العيش الكريم.

١٠- تكون الثروات الطبيعية والموارد العامة فيها ملكاً للشعب اليمني مع ضمان حصول الوحدات اللامركزية على نسبة عادلة من عائد الثروات المستخرجة منها كما تتشارك جميع الوحدات المحلية في تنمية متساوية تمول من الثروات والموارد العامة للدولة، كما أنه لابد من التحديد الدقيق للموارد والثروات السيادية والموارد والثروات اللامركزية.

١١- يكون القضاء هو الفيصل لحسم أي خلاف ينشأ بين السلطات المركزية واللامركزية وفقاً لما يحدده القانون.

وفق الله الجميع لما فيه خير بلدنا وشعبنا

النظام البرلماني نظام الحكم

يتعدد ويتنوع شكل النظام السياسي للدول في عالمنا المعاصر وذلك كنتيجة حتمية لبيئة الدولة الداخلية والخارجية، وبالمقابل تتعدد أشكال وأنماط أنظمة الحكم فيها ،فهي قد تكون رئاسية أو مختلطة أو برلمانية.

إن نظام الحكم الرئاسي، يعزز من دور السلطة التنفيذية ويجعل من رئيس الدولة رئيساً لتلك السلطة ويخلق توازناً مباشراً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية غير أنسلطة الرئيس تكون كاملة على السلطة التنفيذية، تجعل أعضاء الحكومة مستشارين لديه يمثلون السياسة التي يعتمدها ولا تستطيع السلطة التشريعية سحب الثقة منه؛ لأنه منتخب من الشعب.

وبالمقابل نجد نظام الحكم المختلط هو الآخر يقوم على أسس الفصل بين سلطات الدولة،غير أنه يوجد ازدواجية في ممارسة السلطة التنفيذية حيث إن السلطة التنفيذية فيه موزعة بين الرئيس والحكومة، وهذا بدوره يؤدي إلى التنازع والتهرب من تحمل المسؤولية.

أما نظام الحكم البرلماني فهو يجسد مبدأ الفصل بين السلطات،ويعبر عن الإرادة الشعبية من خلال خلق التوازن بين سلطات الدولة الثلاث، ويعزز روح الإدارة الجماعية حيث يجعل النظام البرلماني السلطة التنفيذية بيد الحكومة التي تدير شئونها من خلال الإدارة الجماعية ويجعل عمل سلطات الدولة عملا تكامليا بينها، و يلغي ازدواجية وتداخل وظيفة مؤسسة الرئاسة مع عمل الحكومة.

إن النظام البرلماني يجعل الحكومة ملتزمة بتحمل مسؤوليتها الكاملة بإدارة شئون الدولة تحت رقابة برلمانية مباشرة من السلطة التشريعية التي في الغالب قد تتكون من مجلسين أحدهما يمثل سكان الدولة،والمجلس الآخر يمثل المحافظات أو الأقاليم أو الولايات بحسب شكل الدولة، سواء كانت دولة بسيطة اندماجية أو دولة اتحادية مركبة، وتتشكل الحكومة في نظام الحكم البرلماني من الحزب الذي يحصل على غالبية الأصوات كنتيجة لانتخابات مباشرة حرة ونزيهة، أو أن تكون الحكومة فيه ائتلافية من مجموعة من الأحزاب الفائزة في البرلمان.

الرئيس في النظام البرلماني

يكون الرئيس في نظام الحكم البرلماني رمزا لسيادة الدولة ومنتخباً في الغالب من قبل السلطة التشريعية، وتنظم صلاحياته بقواعد دستورية واضحة.

إننا في التجمع اليمني للإصلاح نرى أن نظام الحكم البرلماني يحقق أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر وثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية، ويجسد الأسس الدستورية والديمقراطية على أرض الواقع التي تعكس رغبة الشعب اليمني في التخلص من الاستبداد الذي عانى منه الكثير باعتبار أن نظام الحكم البرلماني يفصل بشكل واضح بين سلطات الدولة ويوجد نمطا للتكامل بينها، فالنظام البرلماني يجعل من صلاحيات البرلمان منح الحكومة الثقة واستجوابها وسحب الثقة منها، ويجعل من حق البرلمان أيضاً أن يقدم مشاريع قوانين ويصدرها وتلتزم الحكومة بتنفيذها، وبالمقابل نجد أن للسلطة التنفيذية حق تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان،كما أن من حقها حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة في حال وصل الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى درجة يصعب فيها تسيير شئون الدولة .إن مما يعزز اختيارنا لنظام الحكم البرلماني أنه سيكون ملبياً لرغبات الشعب اليمني في التحرر من الاستبداد وازدواجية السلطة والانتقال إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الإدارة الجماعية التي تعبر تعبيراً حقيقيا عن الإرادة الديمقراطية للشعب اليمني مالك السلطة ومصدرها،كما يغيب فيه التسلط والإنفراد باتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية.

والله الموفق

أخي القارئ.. أختي القارئة:

مواجهة مشكلة سوء التغذية مسؤولية تشترك فيها جهات كثيرة، في مقدمتها »السلطة المحلية بالمحافظات، الزراعة، الصحة، المياه والاصحاح البيئي الشؤون الاجتماعية، التجارة والصناعة، التربية، الإعلام، الأوقاف والإرشاد« بالإضافة إلى الأسرة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني